لتحصيل الكسب ولا معنى للتركيب الا الجمع وليس ذلك الكسب
الذى هو فعل اختيارى غرضا بالاصالة بل الغرض الاصلى هو
التأدى الى المجهول والكسب وسيلة اليه ولا يقدح فى ذلك كون
التصديق بفائدة ما شرطا للشروع فى الكسب لان جمع الشروط
والاسباب لاجل المشروط والمسبب نعم يتجه على المحشى امران
الاول ان الظاهر من التعريف معنى للتأدى به اى بذلك المركب
وليس التأدى بالمركب من هاتين القضيتين بل بالمركب من
تلك المبادى المناسبة فلا يرد على ظاهر هذا النقض و لا
النقض الآتى بجزء القياس المركب اذ العاقل لا يقصد التأدى
بجزء المؤدى الثانى انه بقرينة هذا المعنى الظاهر مع قيد
النظرى يكون المراد من التركيب ما يشمل تعلق الترتيب ولا مدخل
لتقديم احدى هاتين القضيتين على الاخرى فى الكسب والتأدى
لحصولهما بالعكس كما اشرنا الثالث ان ما ذكره انما يتوجه لو
جاز عند الشارح تعدد الغرض ليكون التأدى غرضا بالاصالة
والكسب غرضا بالتبع وليس بجائز عنده فلا يرد ذلك على تعريفه
عنده اللهم الا ان يرد عليه عند التحقيق كما اشرنا قوله
كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وكل جسم جوهر
فكل انسان جوهر وهو نتيجة القياس المركب وفيه بحث لانه
اما اراد المركب من المقدمتين الاوليين فنتيجته اخص مطلقا
من نتيجة القياس المركب فهو دليل صحيح بالنسبة الى كل من
النتيجتين لما صرحوا ان الدليل المنتج لما هو اخص من المطلوب
او مساويه صحيح كالمنتج لعينه وان اراد بالمركب من الاخيرتين
فهو ايضا دليل صحيح بالنسبة الى نتيجة القياس المركب لانه
يستلزمها ولو بواسطة مقدمة اجنبية هى المقدمة الاولى
كقياس المساواة وان اراد المركب من الاولى والثالثة
فغيه ان المتبادر من المركب من قضيتين هو الجمع بينهما
بلا فاصل ولو سلم فهو دليل صحيح مستلزم بواسطة مقدمة
اجنبية

قوله كما اشرنا اليه اى فى قولنا او نفيت العلم تفصيلا بالمناقضة ثم بالمناسبة او بالعكس اه

اجنبية هى المقدمة الثانية ايضا ولا يقدح فيه عدم اشتراكهما فى
الحدود لان ذلك الاشتراك شرط القياس لا شرط مطلق الدليل
ولذا كان المستلزم بواسطة مقدمة اجنبية هى عكس النقيض
مثلا دليلا صحيحا عندهم وان لم يكن قياسا كقولنا كل انسان
حيوان وكل ما ليس بجسم ليس بحيوان فانه بواسطة عكس
نقيض الكبرى اعنى بواسطة قولنا كل حيوان جسم ينتج ان كل
انسان جسم وسيجئ ان الكل ادلة صحيحة ولو سلم انه ليس
بدليل لنتيجة القياس المركب لانى لمحال حيث لم يسق لبيانه
ولانى المأل لعدم الاستلزام بوجه فهو خارج نعم قد منا لان
المستدل بالقياس المركب انما قصد التأدى بذلك
القياس لا بجزئه فالحق ان كلا من الايرادين غير وارد على
ظاهر تعريفه فلا يكون مماثلا للنقوض المختصة بالمشهور
قوله ولا يصدق على القياسات الشعرية اى التى كانت
على هيئة بينة الانتاج لا مطلقا اذ الكلام فى النقوض
المختصة بتعريف الشارح وذلك لان القياس الشعرى المركب
من المخيلات تركيبه لتخييل المجهول لا لتصديقه والتأدى
اليه فلا يصدق عليه تعريفه مع ان كل قياس دليل عندهم بخلاف
التعريف المشهور اذ اللزوم بين الشيئين لا يتوقف على
تحققهما فى الواقع وانما يدور على امتناع الانفكاك على تقدير
تحقق الملزوم كما فى قولنا ان كان زيد حمارا كان ناهقا ولما
كان القياس الشعرى مشتملا على هيئة بينة الانتاج
فالعلم به على تقدير تحققه يستلزم كليا العلم بالنتيجة وان لم
يتحقق شئ من العلمين التصديقيين هناك بالفعل
لا يقال بل عدم وروده على المشهور لاجل ان العلم الماخوذ فيه
نظرى اعم من التصور والتصديق والتخييل لكونه ادراكا
متعلقا بنقيض الطرف الملزوم من طرفى النسبة هو من
قبيل التصورات كالوهم المتعلق بنقيض الطرف المظنون
ويلزم من تخييل القياس الشعرى تخييل النتيجة لانا نقول

قوله ويرد على تعريف الشارح انه لا يصدق على دليل وقع من الله تعالى كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا عند من لا يقول بتعليل افعاله تعالى بالاغراض لان اللام فى قوله للتأدى لام الغرض ولا يرد ذلك على المشهور وان جعل اللام على ما ليس بدليل كما اطلام الذى سبق لا لتعريف الشارح اليه المجهول النظرى كما يترتب عليه ذلك بلا لزوم فتأمل اه

Copyright © King Saud University